وأما خلافه من شيء مما أمر ذلك على طريق النسيان فالمحققون أيضا على منعه وهو أيضا
إجماع من السلف وقد صرح القرآن بكمال التبليغ في حق سيدنا ومولانا محمد صلى الله
عليه وسلم في قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي وصرح بذلك
أيضا النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ولم يحضره إلا ... الحديث وصرح بذلك
أيضا الرسول في القرآن بقوله تعالى أبلغكم رسالات ربي وقوله جل وعلا لقد أبلغتكم
رسالات ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين وقوله تعالى ونصحت لكم فكيف
آسى على قوم كافرين وتتبع نحو ذلك في القرآن وبالله التوفيق ص فالوا
جب الأول يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا ويزيد على التبليغ بمنع الكتمان
لما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا وتزيد الأمانة على الصدق بمنع وقوع
المخالفة في غير كذب اللسان وعلى التبليغ بمنع المخالفة في غير التبليغ ومن جهة
التبليغ على الصدق بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع لزوم الصدق
فيما بلغوا من ذلك ويزيد على الأمانة بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه نسيانا
ش تعرضنا في هذه العقيدة لما بين هذه الواجبات الثلاث من النسب لئلا يتوهم
أن بينها ترادفا أو تباينا أو تساويا أو عموما وخصوصا بإطلاق وتحقيقه يستغنى
بالأخص عن الأعم وبعضها على أن بينها عموما وخصوصا من وجه فلا يمكن جمعه الخ
استغناء بعضها عن بعض لأن كل واحد يزيد على صاحبيه بزيادة لا تعمها الأخرى وبيان
ذلك أن الواجب الأول وهو الصدق يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا وهذه النقيصة
إنما يجمع امتناعها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الأول الذي هو
الصدق لأنه يلزم من كل قول ولا يجمع امتناعها من الواجب الثاني الذي هو الأمانة لأنها
إنما تمنع من وقوع المعصية والمكروه والكذب سهوا ليس بمعصية إذ لا حرام ولا مكروه فلا
منافاة بينه وبين الأمانة ويزيد أيضا الصدق على الواجب الثالث الذي هو التبليغ
العام بمنع الزيادة على ما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا إذ هذه النقيصة لا تجمع
من الواجب الثالث لأنها لا تخل بعموم التبليغ العام فلا تنافيه وتجمع من الواجب
الأول الذي هو الصدق لأن هذه الزيادة كذب إذ وجوب الصدق العام في جميع
وأما الواجب الثاني وهو الأمانة فيزيد على الواجب الأول الذي هو الصدق بمنع

وفرع

وفرع المعصية والمكروه في غير كذب اللسان كالغيبة مثلا والنظر المحرم لأجنبية
من غير ضرورة فهذه النقيصة إنما يجمع امتناعها من الواجب الثاني الذي هو الأمانة
لمنافاتها المعصية والمكروه ولا يجمع امتناعها من وجوب الصدق لأنها ليس
بكذب حتى ينافيها الصدق وتزيد الأمانة أيضا على الواجب الثالث الذي هو
التبليغ العام بمنع المعصية التي لا تتعلق بالتبليغ كالسرقة مثلا والخديعة
ونحو ذلك وهو ظاهر وأما الواجب الثالث وهو التبليغ العام فيزيد على الوا
جب الأول وهو الصدق بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع التزام
الصدق فيما بلغوا من ذلك أي فهذه النقيصة أيضا إنما يجمع امتناعها
في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الثالث وهو التبليغ العام لأن النقص
عمدا أو نسيانا مناف لوجوب عموم التبليغ وليس بمنافيه لوجوب الصدق لأنه قد
يصدق فيما بلغ ويترك شيئا آخر أجنبيا عنه فيترك تبليغه لم يحصل كذب لما أنه لم
يخبر فيه بشيء ولا فيما بلغ لصدقه فيه ويزيد أيضا وجوب التبليغ العام على الوا
جب الثاني الذي هو الأمانة بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه نسيانا إذ هذه النقيصة
إنما يجمع نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الثالث الذي هو
التبليغ العام لمنافاته لها لأن السلب الجزئي مناف للثبوت الكلي ولا يجمع نفيها من
الواجب الثاني الذي هو الأمانة لما عرفت أن الأمانة إنما تنافي المعصية والمكروه
وما يفعل نسيانا لا تحريم فيه ولا كراهة وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق ص ولا
يخفى عليك بعد هذا ما تشترك فيه الثلاثة وما تشترك فيه اثنان منها دون
الثالث وما يزيد كل واحد منها على مجموع الباقيين ش يعني أنك إذا حققت
معاني الواجبات الثلاث وعرفت ما يزيد كل واحد منها على صاحبيه سهل عليك
فهم هذه المطالب الثلاثة فأحدها معرفة النقيصة التي تشترك الصفات
الواجبات الثلاثة في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وهي تبديل شيء
مما أمر الله تعالى بتبليغه أو تغيير معناه عمدا لأنه كذب ينافي وجوب الصدق للر
سل عليهم الصلاة والسلام في تبليغه وهو أيضا معصية تنافي وجوب الأمانة أيضا
لهم وهو أيضا كتمان لما أمر المولى العظيم بتبليغه ينافي وجوب تبليغ الرسل